النظام والاشاعرة شريكان في شطر من الفساد وغاية الامر ان يكون مذهب النظام
اكثر فسادا واما ما ذكره الناصب في حاشيته كلامه في هذا المقام من ان دعوى الضرورية في
عدم تبدل البدن مع عدم تحلله وورود البدل في محل المنع آه فمدفوع بان المراد بالبدن
الاجزاء الاصلية التي يقوم بها التشخصات البدنية وهي باقية من اول العمر الى اخره
كما صرحوا به في بحث المعاد فلا يقدح في الحكم بعدم تبدل البدن مع عدم تحلل فواضله
التي الرطوبة الغريزية بواسطة الحار الغريزي كما ذكر في علم الطب تامل قال العلامة
رفع الله درجته **الحكم الثاني في صحة بقاء الاعراض** ذهبت الاشاعرة الى ان الاعراض
غير باقية بل كل لون وطعم ورائحة وحرارة وبرودة ورطوبة ويبوسة وحركة وسكون
وحصول في مكان وحيوة وطعم وعلم وقدرة وتركيب وغير ذلك من الاعراض فانه
لا يجوز ان يوجد انين بل يجب عدمه في الآن الثاني من ان وجوده وهذا مكابرة
للحس وتكذيب للضرورة الحاكمة بخلافه فان لا حكم اجلى عند العقل من ان اللون
الذي شاهدته في الثوب حين فتح العين هو الذي شاهدته قبل طبقها وانه لم يعدم
ولم يتغير واي حكم اجلى عند العقل من هذا واظهر منه ثم انه يلزم منه محالات الاول
ان يكون الانسان وغيره يعدم في كل آن ثم يوجد في آن بعد لان الانسان ليس
انسانا باعتبار الجواهر الافراد التي فيه عندهم بل لا بد في تحقق كونه انسانا من
اعراض قايمة بتلك الجواهر من لون وشكل ومقدار وغيرها من مشخصاته ومعلوم
بالضرورة ان كل عاقل يجد نفسه باقية لا تتغير في كل آن ومن خالف ذلك كان
سوفسطائيا وهل انكار السوفسطائية القضايا الحسية عند بعض الاعتبارات ابلغ
من انكار كل احد بقاء ذاته وبقاء جميع المشاهدات آنين من الزمان فلينظر المقلد
المنصف في هذه المقالة التي ذهب اليها امامه الذي قلده ويعرض على عقله حكمه
بها وهل يقصر حكمه ببقائه وبقاء المشاهدات عن اجلى الضروريات ويعلم ان امامه
الذي قلده ان قصر ذهنه عن فساد هذه المقالة فقد قلد من لا يستحق التقليد وانه قد التجاء
الى ركن غير شديد وان لم يقصر ذهنه عن ذلك فقد غشه واخفى عنه مذهبه وقال ع من
غشنا فليس منا الثاني انه يلزم تكذيب الحس الدال على الوحدة وعدم التغير كما تقدم
الثالث انه لو لم يبق العرض الا آنا واحدا لم يلزم نوعه فكان السواد اذا عدم لم يجب
ان يخلفه سوادا آخر جاز ان يحصل عقيبه بياض او حمرة او غير ذلك وان لا يحصل شيء
من الالوان اذ لا وجه لوجوب ذلك الحصول لكن دوامه يدل على وجوب بقائه
الرابع لو جوز العقل عدم كل عرض في الآن الثاني من وجوده مع استمراره في الحس لجوز
ذلك في الجسم اذ الحكم ببقاء الجسم انما هو مستند الى استمراره في الحس وهذا الدليل
لا يتمشى لانتقاضه بالاعراض عندهم فيكون باطلا فلا يمكن الحكم ببقاء شيء
من الاجسام آنين لكن الشك في ذلك هو عين السفسطة الخامس ان الحكم

بامتناع

الثاني في صحة بقاء الاعراض

بامتناع انقلاب الشيء من الامكان الذاتي الى الامتناع الذاتي ضروري والا لم يبق وثوق
بشيء من القضايا البديهية وجاز ان ينقلب العالم من امكان الوجود الى وجوب
الوجود فليستغني عن المؤثر فينسد باب اثبات الصانع تعالى بل ويجوز انتقال واجب
الوجود من الوجوب الى الامتناع وهو ضروري البطلان واذا تقرر ذلك فنقول الاعراض
كانت ممكنة لذاتها في الآن الاول فيكون كذلك في الآن الثاني والا لزم الانتقال
من الامكان الذاتي الى الامتناع الذاتي واذا كانت ممكنة في الثاني جاز عليه البقاء وقد
احتجوا بوجهين الاول البقاء عرض فلا يقوم بالعرض الثاني ان العرض لو بقي لما عدم
لان عدمه لا يستند الى ذاته والا لكان ممتنعا ولا الى الفاعل لان اثر الفاعل الايجاد
ولا الى طريان الضد لان طريان الضد على المحل مشروط بعدم الضد الاول عنه فلو علل
ذلك العدم به ولا الى انتفاء شرطه الجوهر لا غير وهو باق والكلام في عدمه كالكلام
في عدم العرض والجواب عن الاول المنع من كون البقاء عرضا زائدا على الذات سلمنا
لكن نمنع امتناع قيام العرض بمثله فان السرعة والبطوء عرضان قايمان بالحركة وهي
عرض وعن الثاني انه لم لا يعدم لذاته في الزمان الثالث كما يعدم عندكم لذاته في الزمان
الثالث كما يعدم عندكم الثاني سلمنا لكن جاز ان يكون مشروطا باعراض لا يبقى
فاذا انقطع وجودها عدم سلمنا لكن يستند الى الفاعل ونمنع انحصار اثره في الايجاد
فان العدم ممكن لا بد له من سبب سلمنا لكن يعدم بحصول المانع ونمنع اشتراط
طريان الثاني بعدم الضد الاول بل الامر بالعكس وبالجملة فالاستدلال على نقيض
الضروري باطل كما في شبه السوفسطائية فانها لا تسمع لما كانت الاستدلالات
في مقابلة الضروريات انتهى قال الناصب خفضه الله اقول مذهب الاشعري
ومن تبعه من الاشاعرة الى ان العرض لا يبقى زمانين فالاعراض جملتها غير باقية
عندهم بل هي على التقضي والتجدد ينقضي واحد منها ويتجدد اخر مثله وتخصيص كل من الاحاد
المتقضية المتجددة بوقته الذي وجد فيه انما هو للقادر المختار فانه يخصص بمجرد ارادته
كل واحد منها بوقته الذي خلقه فيه وان كان يمكن له خلقه قبل ذلك الوقت وبعده
وانما ذهبوا الى ذلك لانهم قالوا بان السبب المحوج الى المؤثر هو الحدوث فلزمهم
استغناء العالم حال بقائه عن الصانع بحيث لو جاز عليه العدم تعالى عن ذلك علوا كبيرا
لما ضر عدمه في وجوده فدفعوا ذلك بان شرط بقاء الجوهر هو العرض ولما كان هو متجددا
محتاجا الى المؤثر دائما كان الجوهر ايضا حال بقائه محتاجا الى ذلك المؤثر بواسطة احتياج
شرطه اليه فلا استغناء اصلا واستدلوا على هذا المدعى بوجوه منها انها لو بقيت لكانت
باقية متصفة ببقاء قايم بها والبقاء عرض فيلزم قيام العرض بالعرض وهو محال
عندهم هذا هو المدعى والدليل وذهبت الفلاسفة ومن تابعهم من المعتزلة والامامية
الى بقاء الاعراض ودليلهم كما ذكر هذا الرجل ان القول بخلافه مكابرة للحس وتكذيب

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)